المخاطر الاقتصادية أصبحت لا تقل خطورة عن «السياسية»

«الشال»: مشروع إسقاط الفوائد يشمل 66.555 قرضاً

■ موقف البنك المركزي من القروض .. موقف عقلاني ■ إجمالي التكلفة تصل إلى مليار دينار كويتي

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي لا نعرف، على وجه الدقة، الأرقام الحقيقية للائتفاق، الحكومي النيابي، حول إسقاط فوائد القروض، ولكننا نعرف، مما هو منشور، ان مشروع إسقاط الفوائد شمل 66.555 قرضا أو مقترضا، ممن اقترضوا خلال الفترة ما بين الأول من يناير 2002 و31 مارس 2008. ونعرف بالتقريب، أنه إذا كان المقصود بالرقم عدد المقترضين فهم يمثلون نحو 19 في المئة من عدد المقترضين الإجمالي، أما إذا نسب إلى عدد القروض فيمثل نحو 12 في المئة من إجماليها. ولا نعرف، أيضا، رقما حول إجمالي التكلفة، ولكن يرجح مما نسرب أنها بحدود المليار دينار كويتي، ربعها قيمة الفوائد التي سوف تسقط، وثلاثة أرباعها يشترى ويقسط من دون فوائد، وتبقى التكلفة التي ستزيدها تكلفة الفرصة البديلة للأموال العامة أعلى بكثير، ولكن المبدأ هو صلب الخطيئة في هذا الاتفاق.

وأضاف التقرير يفتقر اتفاق الحكومة ومجلس الأمة إلى أسس الحصافة، فهو يفتقر الى اسس العدالة، كلها، وضمن المقترضين المستفيدين منه، ومع غيرهم من المقترضين، ومع غير المقترضين. فالعقاب تدفعه الخزينة العامة من حصيلة بيع أصل زائل وليس من حصيلة نشاط اقتصادي، وعلى حساب وظيفة صغار وأجيال لم تولد وتعليمهم وصحتهم، وضمن المقترضين المستفيدين هناك من اقترض ألف دينار، فقط، وهناك من اقترض 70 ألف دينار كويتي، وهناك من سدد قرضه، معظمه أو كله، وهناك من لم يسدد، وهناك من صدق بأن ليس لدى الحكومة سوى صندوق المعسرين وعوقب باستثنائه.

وذكرنا في تقرير سابق لنا، بأن ما يحدث هو فيما يبدو صفقة بين الحكومة وأعضاء في مجلس الأمة، أنه تمن باهظ جدا على مستوى المال والقيم وأسس التنمية السليمة، وقد تصبح بعدها إمكانات الإصلاح مستحيلة، بما يحتم ضرورة مواجهته بشكل غير تقليدي. ويبقى موقف بنك الكويت المركزي، المعترض على المبدأ، الموقف الرسمي العاقل الوحيد، لذلك، من الواجب تقدير موقفه ودعمه في زمن لا يبدو للعقل وزن في قرارات الإدارة العامة. ونأمل، كما ذكرنا سابقا، بأن يغادر الحكومة ممن لازلنا نعتقد بأنهم يعون خطورة هذا المسار، ونتمنى أن يعتذر ويعلن موقفا مغايرا بعض من أبد التغيير غير الدستوري في قانون الانتخاب بدعوى وقف الهدر لو جاء مجلس طبع. فمع ما يحدث في سوق النفط من تمدد لجانب العرض، أصبحت المخاطر الاقتصادية لا تقل عن المخاطر السياسية، وتدارك خطورة الأوضاع يستحق كل تضحية.

البنك المركزي

بارتفاع بلغ 309 آلاف دينار

أرباح «التجاري» 1.1 مليون دينار خلال 2012

اشار التقرير إلى أن البنك التجاري الكويتي أعلن عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2012، والتي تشير إلى ارتفاع في الأرباح الصافية عن تلك التي حققها في عام 2011، حيث بلغ صافي أرباح البنك، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية، والزكاة وحقوق الأقلية، نحو 1.1 مليون دينار كويتي، مقابل 810 آلاف دينار كويتي في عام 2011، وبارتفاع بلغ قدره 309 آلاف دينار كويتي اي نحو 38.1 في المئة، وارتفع هامش صافي الربح من نحو 0.5 في المئة، في عام 2011، إلى نحو 0.7 في المئة، في نهاية عام 2012.

واضاف حدث ذلك رغم تراجع الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 18.9 مليون دينار كويتي اي ما يعادل 11.1 في المئة حين بلغت 151.6 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 170.4 مليون دينار كويتي في عام 2011. والأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات التشغيلية هو تراجع بند إيرادات الفوائد بنسبة 13.8 في المئة أي ما يعادل 18.2 مليون دينار كويتي، او من 132.2 مليون دينار كويتي في عام 2011، إلى نحو 113.9 مليون دينار كويتي، في عام 2012، بينما ارتفع بند صافي الربح من استثمارات في أوراق مالية بنحو 1.8 مليون دينار كويتي مرتفعا إلى 1.7 مليون دينار كويتي في عام 2012 مقارنة مع خسائر بنحو 175 ألف دينار كويتي، في العام السابق. وتراجع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 6.6 في المئة، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع إيرادات الفوائد على وتيرة أعلى من تراجع مصروفات الفوائد، حيث تراجعت إيرادات الفوائد بنحو 18.2 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا سابقا، بينما تراجعت مصروفات الفوائد بنحو 12.2 مليون دينار كويتي. وبالتالي تراجعت نسبة هامش الفائدة من 2.99 في المئة خلال العام 2011 إلى نحو 2.85 في المئة خلال العام 2012.

وتراجعت المصروفات التشغيلية بما قيمته 11.4 مليون دينار كويتي، وهو ما يمثل نسبة هبوط بحدود 16.5 في المئة، لتبلغ نحو 57.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 69.2 مليون دينار كويتي في العام السابق، وذلك نتيجة تراجع مصاريف الفوائد بنحو 12.2 مليون دينار كويتي أي نحو 30.1 في المئة، كما أسلفنا سابقا، بينما ارتفعت المصاريف العمومية والإدارية ما نسبته 14.9 في المئة اي نحو 1.7 مليون دينار كويتي، وتراجعت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى بنحو 7.8 ملايين دينار كويتي، اي بنسبة انخفاض بلغت نحو 7.7 في المئة، حين بلغت نحو 92.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 100.4 مليون دينار كويتي في العام السابق. وتشير الأرقام إلى أن مستوى مخاطر السيولة قد ارتفع، فقد بلغت نسبته نحو 48.8 في المئة في عام 2012، مقارنة مع نحو 47.7 في المئة خلال عام 2011، وسجل معدل مخاطر الفائدة تراجعا، حين بلغ نحو 0.839 مرة في عام 2012، مقابل 0.868 مرة، لعام 2011. ومن جانب آخر، تراجع إجمالي أصول البنك بنحو 46.2 مليون دينار كويتي، اي بنسبة 1.2 في المئة، حين بلغ نحو 3668.1 مليون دينار كويتي، مقابل 3714.3 مليون دينار كويتي، في عام 2011. وتراجعت الأصول الحكومية بنحو 8.2 في المئة، لتصل نسبتها من جملة أصول البنك، إلى نحو 12.1 في المئة، أي ما يساوي 444.2 مليون دينار كويتي، بعد أن كانت نحو 13 في المئة، أو ما يعادل 484 مليون دينار كويتي في عام 2011، أي إن تلك الأصول تراجعت بما مقداره 39.8 مليون دينار كويتي، وهي عبارة عن سندات الخزانة والبنك المركزي. وتراجعت أيضا محفظة القروض والسلف، بنحو 1.5 في المئة أي نحو 33.3 مليون دينار كويتي بالغة نحو 2127.7 مليون دينار كويتي، 58 في المئة من إجمالي الأصول، مقارنة مع 2161 مليون دينار كويتي، 58.2 في المئة من إجمالي الأصول في عام 2011.

ما يحدث حالياً هو تحول تدريجي يؤدي إلى ضغوط سلبية محتملة على الأسعار

انتاج النفط في الولايات المتحدة ارتفع إلى 7 ملايين برميل يومياً

بين التقرير ان حالياً تحدث تغيرات تبدو رئيسية في سوق النفط فالظاهرة الصينية التي بدات في ثمانينات القرن الفائت، تمكنت بعد نحو 20 سنة من تغيير معطيات سوق النفط لصالح مصدّري النفط، وبحلول الألفية الجديدة، فاق اثر عامل الطلب على أسعاره اثر عامل العرض، وارتفعت الأسعار من اقل من 20 دولاراً أمريكيا للبرميل إلى اكثر من 100 دولار أمريكي للبرميل، ما بين بداية الألفية الثانية وعام 2008. وما يحدث، حالياً، هو تحول تدريجي قد يؤدي إلى غلبة تاثير عامل العرض على الطلب بضغوطه السلبية المحتملة على الأسعار، وذلك يحدث بسبب تغير نموذج نمو الاقتصاد العالمي إلى معدلات ادنى، بسبب أزمة العالم المالية، ما يؤدي إلى ضعف تدريجي محتمل في جانب الطلب. ويحدث ذلك بسبب ارتفاع الأسعار بما أصبح معه اقتصادياً، أي مربحاً، إنتاج بعض النفوط الصعبة، كما شجع على زيادة المعروض من النفوط غير التقليدية وبدائل الطاقة الأخرى، كلها.

وتشير جريدة «الفايننشال تايمز» عدد 27 فبراير 2013، إلى أن هناك ارتفاعا رئيسا في إنتاج الطاقة العالمي، رأساً على عقب.

■ الخارطة الجيو سياسية قد تقلب السوق راساً على عقب

لذلك يحدث من دون إدخال الأثر من النفوط غير التقليدية أو بدائل الطاقة الأخرى على جانب العرض، ولعل الوقت مبكر على رصد أثرها، ولكنه عامل على الدول المصدّرة للنفط أخذه في حساباتها. وتغير الخارطة الجيوسياسية يعني أن القوى المؤثرة، عالمياً.

لن تتدخل هذه المرة لحماية المالية العامة للدول المصدرة للنفط، كما حدث عندما انقرطت اوبك في ديسمبر من عام 1985، حينها زار نائب الرئيس الأمريكي «جورج بوش الأب» المنطقة ليعيد «أوبك» للعمل، أو ما حدث في عام 1998 عندما ضغط الأميركيون على الروس والفنزويليين والمكسيكيين لخفض إنتاجهم، دعماً لأسعار النفط الهابطة، تحسباً من انفراط الاستقرار في منطقة الخليج العربي. وهذه الفقرة تأتي لدعم فقرة أخرى، في تقريرنا السابق، فيها دعوة لإدارة المالية العامة في دول النفط بحصافة إذا أرادت ألا تستجدي استقرارها من الآخرين، في المستقبل، لأن الدعم ربما قد لا يأتي حتى لو فعلت، وفيها تذكير بخطورة الاتفاق الرديء حول إسقاط فوائد القروض.

النفوط الصعبة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغ إنتاجها اليومي في ديسمبر 2012 نحو 7 ملايين برميل يوميا، وهو مستوى إنتاج فقدته منذ ديسمبر من عام 1992. وكان إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط قد بلغ ادناه في ديسمبر من عام 2005 عند مستوى 4.98 ملايين برميل يوميا، ولعل المهم انه زاد في سنة واحدة، او في عام 2012 وحده، بنحو 812 الف برميل يوميا. وتوقعت مجموعة «سيتي غروب» أن يبدأ الإنتاج الأمريكي بإحداث تغييرات ملموسة على أسعار النفط وتجارته، وقد يقلب الخارطة الجيوسياسية لسوق استثمار جديدة أمام الشركة.

واضاف الكليب ان الشركة بالتعاون مع شركة نوف العقارية «نجحت في تنفيذ مشروع سوق السالمية الضخم ما يعتبر نجاحا جيدا للاستثمار وللمساهمين في الشركة» موضحا ان نسبة الاشغال للسوق بلغت بنهاية العام الماضي 98.3 في المئة في وقت تراوح عدد زوار السوق بين 11 الى 12 مليون زائر خلال 2012.

وذكر ان الشركة حريصة على التعاون مع جميع المستاجرين والمستثمرين لتقديم وتوفير افضل الخدمات لرواد السوق ما اكسبه سمعة طيبة مبينا ان السوق احتضن العديد من الانشطة الاجتماعية خلال العام الماضي.

وكانت الجمعية العامة العادية لشركة سوق السالمية العقارية للسنة المالية 2012 عقدت الاربعاء الماضي بنسبة حضور بلغت 100 في المئة ووافقت على جميع البنود الواردة على جدول اعمالها وعلى اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة 20 في المئة من رأس المال.

إستراتيجيات الشركات في الكويت تخلفت في قاعدة معلوماتها عن الواقع

ملخص نتائج اعادة احتساب النمو الحقيقي للاقتصاد الكويتي (سنة الاساس 2000)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011 *	متوسط 2006 - 2010
قبل اعادة الاحتساب	8.1 %	6.5 %	4.2 %	-7.8 %	11.4 %		*	4.5 %
بعد اعادة الاحتساب	7.2 %	6.0 %	2.5 %	-11 %	-%2.4	%6.3		1.2 %
التغير (نقطة مئوية)	0.9	0.5-	1.7-	0.7	13.8-		*	3.2-

ملخص نتائج الاقتصاد الكويتي

قال التقرير لا معنى لأي مشروع اقتصادي من دون قاعدة معلومات صحيحة، ذلك صحيح عندما يكون الهدف مشروع تنمية، وهو صحيح، أيضا، في رؤى واستراتيجيات الشركات، كبيرة كانت أم صغيرة. وتخلفت الكويت، كثيرا، في قاعدة معلوماتها، إذ تراجعت البيانات الأساسية معظمها على مستوى الاقتصاد الكلي، سواء تلك الخاصة بحجم الاقتصاد ومكوناته، أو حتى إحصاءات السكان والعمالة والتجارة الخارجية وغيرها، فهي غير دقيقة ومتأخرة.

وأضاف ويبدو أن هناك محاولة من قبل الإدارة المركزية للإحصاء لمواجهة هذه المشكلة، وهو أمر مقدر، وأصدرت، أخيراً، تقريراً فيه إعادة لاحتساب بعض المكونات الأساسية للحسابات القومية، بدءاً بأرقام الناتج المحلي الإجمالي، اسمياً، ومثبتاً أي معالجاً من اثر التضخم. والتقرير الصادر عن الإدارة في ديسمبر 2012، يغطي الفترة ما بين 2006-2011، ويظل يحتاج إلى تحديث، أي أن يشمل سنوات حديثة وأرقاماً نهائية -ليست أولية- عن 2011 و2012، ويحتاج إلى إعلان عن رغبة وقدرة على نشر هذه المعلومات كل ربع سنة، ويحتاج إلى تغطية للبيانات الأخرى مثل التضخم والسكان والبطالة.. إلخ، ولكنه يظل خطوة طيبة إلى الأمام.

وأشار لعل الملاحظة الأكثر أهمية في تقرير الإدارة المركزية للإحصاء، المذكور أعلاه، إعادة احتسابه للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وهي الأسعار المستخدمة لتقدير النمو الحقيقي، أي بعد إزالة أثر التضخم، في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة النمو الحقيقي هذه هي ما نعنيه حين نتحدث عن "نمو الاقتصاد" من عدمه، فهي من أهم المؤشرات لقياس أداء أي اقتصاد، والجدول المرفق يوضح عملية إعادة الاحتساب من عام 2006 إلى عام 2011، والتي نتج عنها تخفيض نسبة النمو الحقيقي للاقتصاد الكويتي في السنوات 2006 و2007 و2008 و2010، وتقليل نسبة الانكماش -أي الانخفاض- لعام 2009. ولفت النظر إلى حجم التغير في هذه النسب ومعناه، خصوصا في عام 2010، والذي تحول من عام نمو حقيقي، موجب وكبير، للاقتصاد الكويتي، إلى عام انكماش أي نمو سالب، بعد أن تم خصم 13.8 نقطة مئوية من نسبة نموه جراء عملية إعادة الاحتساب. وبمتوسط خصم سنوي بنحو 3.2 نقاط مئوية، لكل عام، من عام 2006 إلى عام 2010، وهو ما اثر على متوسط النمو الحقيقي للاقتصاد الكويتي لتلك الفترة، إذ تحول من اقتصاد بمتوسط نمو حقيقي معقول بلغ نحو 4.5 في المئة، إلى اقتصاد ضعيف النمو بمتوسط منخفض بلغ نحو 1.2 في المئة.

«سوق السالمية العقارية» تحقق أرباحاً بواقع 33.04 فلسا للسهم عن 2012

«كونا»: قال رئيس مجلس الادارة لشركة سوق السالمية العقارية مرزوق خالد المرزوق ان الشركة حققت ارباحا بواقع 33.04 فلسا للسهم عن عام 2012 مقارنة بربحية للسهم بلغت 24.5 فلسا العام 2011.

واضاف المرزوق في بيان صحافي أصدرته الشركة أمس ان التوزيعات النقدية التي اقرتها الجمعية العمومية للشركة والتي بلغت نسبتها 20 في المئة نقدا «اثبت أن الازمة المالية المحلية لم تؤثر على سير أعمال الشركة وان سياسة مجلس الادارة المتحفظة منعت التاثر بمثل تلك الأزمات» موضحا ان القيمة الدفترية للسهم ارتفعت خلال 2012 الى 198 فلسا مقارنة بـ185 فلسا للعام 2011.

وعن المشاريع الجديدة افاد بان الشركة قدمت عروضا لبعض المشاريع المطروحة من قبل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات التابع لوزارة المالية «ولا تزال الشركة تبحث عن فرص الدخول في مشاريع جديدة بنظام الـ«بي.او.تي» لاسيما ان هناك مشاريع انتهت مدتها وسيقوم الجهاز بطرحها من جديد على القطاع الخاص.

وذكر ان الشركة تنوي الدخول في مشاريع عقارية بمدينة صباح الأحمد البحرية منها بناء مجمعات تجارية والاستثمار في أسواق مركزية ومطاعم ومقاه وانشطة ترفيهية وذلك بهدف تنويع استثمارات الشركة وزيادة الدخل وخدمة رواد المنطقة.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في الشركة فهد خالد الكليب ان مجلس الادارة يسعى حثيثا الى تنويع انشطة الشركة حيث يعكف حاليا على دراسة العديد من الفرص الاستثمارية المختلفة التي تندرج ضمن اغراض الشركة سواء بالمشاركة في المشاريع التنموية التي تطرحها الدولة على القطاع الخاص بنظام الـ«بي.او.تي» أو غيرها من الفرص الاستثمارية بغرض فتح مجالات

مدخل سوق السالمية

«الوطنية للمشاريع» تجتمع مع 35 شركة هنغارية لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الكويت

«كونا»: أعلنت الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا -احدى الشركات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار- انتهاء اجتماعاتها مع أكثر من 25 شركة تكنولوجية و10 شركات استثمارية هنغارية وتمحورت حول آخر التكنولوجيات الحديثة المتخصصة.

وأفادت الشركة في بيان صحافي أمس بان الاجتماعات جاءت تفعيلا مذكرة التفاهم الموقعة مع مكتب الابتكار الوطني الهنغاري وضمن منتدى وورشة عمل أقيمت في العاصمة الهنغارية «بوادبست» انتهت قبل يومين بحضور وزير الدولة الهنغاري للشؤون الاقتصادية الخارجية بيتر زيجارتو ورئيس مكتب الابتكار الوطني الهنغاري لاسلو كوراني والسفير الهنغاري لدى البلاد فرانك شيلاك وأعضاء من السفارة الكويتية لدى هنغاريا اضافة الى وفد من الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا برئاسة المدير العام انس ميرزا.

وقالت الشركة انها سبق ووقعت مذكرة تفاهم مع مكتب الابتكار الوطني لجمهورية هنغاريا في شهر نوفمبر الماضي تتعلق بتأسيس قنوات تعاون مشترك مع الجمهورية الهنغارية ممثلة بمكتب الابتكار الوطني الهنغاري للبحث عن تكنولوجيات هنغارية متقدمة بغية نقلها وتوطينها في دولة الكويت وعن فرص استثمارية في قطاعات التكنولوجيا المختلفة بما يتناسب والسياسة الاستثمارية للشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا.

ونقل البيان عن مدير الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا انس ميرزا قوله «اننا سعداء بالشراكة مع مكتب الابتكار الوطني الهنغاري باعتباره من الجهات المتميزة في أوروبا والمتخصصة بدعم وتطوير قطاعات التكنولوجيا المختلفة مع تأهيلها للتنافس عالميا» منوها بدعم الحكومة الهنغارية وتذليلها لجميع المعوقات وصولا الى نجاح تلك الاجتماعات.

وقال ميرزا ان «الوطنية للمشاريع» كانت حريصة على تفعيل مذكرة التفاهم وتحقيق الهدف منها والتي تتمثل بتنويع مصادر الدخل القومي بعيدا عن النفط الذي يمثل نحو 95 في المئة من ايرادات الدولة الى جانب تعزيز فرص استقطاب رأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الكويت والمنطقة.

وذكر ان الشركة تعتزم التوسع في التنقيب عن التكنولوجيات الحديثة من خلال عقد شراكات جديدة مع عدد من دول أوروبا الشرقية مبينا ان تلك الدول «منبع العديد من الابتكارات التكنولوجية في العالم والتي تنتقل فيما بعد مباشرة إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ومن ثم الى منطقتنا».

وقال ميرزا ان تلك الدول توفر للشركة الوطنية للمشاريع فرص المشاركة في مشاريع واستثمارات تكنولوجية بقيمة استثمارية اقل مقارنة مع نظيرتها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وبعائد استثماري لا يقل عنها في الجودة والكفاءة.

واشار الى أن التعاون مع تلك الدول يعتبر فرصة للجانب الكويتي للاطلاع على مختلف مجالات التكنولوجيا التي تقوم بتطويرها دول أوروبا الشرقية والتي تتماشى واستراتيجية الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا وتشمل فضلاً عن نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة توفير فرص عمل وتأهيل للكوادر الوطنية للعمل في مشاريع التكنولوجيا المستقبلية.